ظاهرة الفِرار النحوي عند أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) (الفرار بين الحروف والأدوات أنموذجاً)

سليم مجدي عاجل الكعبي
Saleem.m@s.uokerbala.edu.iq
أ.م.د. أفراح عبد علي الخياط
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

البحث يرصد ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين إلّا أنها لم تنل حظاً من الدراسة كم نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى مع أنها تمثل جانباً من الجوانب اللغوية البارزة، ألا وهي ظاهرة الفرار النحوي.

وبعد التعرف على الظاهرة في العربية وتتبع موارد استعمالاتها في كتب اللغويين سيما مدونات أبي حيان الأندلسي، يمكن الخلوص إلى تعريف ظاهرة الفِرار النحوي بأنّها: (وسيلة من الوسائل التي يتبعها النحويون للهروب من أسلوب كلامي فيه خروج عن القاعدة النحوية التي وضعوها، للرجوع إليها، مراعاة للصواب وعدم الوقوع في اللحن).

الكلمات المفتاحية: الفرار النحوي، الحروف، الأدوات، اللحن.

The phenomenon of grammatical escape in Abu Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH) (the escape between letters and tools as an example)

Saleem Majdi Ajel
Directorate of Education of Holy Karbala Governorate
Dr. Afrah Abdul Ali Al-Khayat
College of Education for Human Sciences / University of Karbala

Abstract

The research monitors one of the most prominent linguistic phenomena that has been frequently repeated in linguists' books، but it has not received as much study as other linguistic phenomena، even though it represents one of the prominent linguistic aspects، namely the phenomenon of grammatical escape.

After getting to know the phenomenon in Arabic and tracing the sources of its uses in the books of linguists، especially the writings of Abu Hayyan al-Andalusi، we can conclude by defining the phenomenon of grammatical escape as: (A means that grammarians follow to escape from a style of speech in which there is a departure from the grammatical rule that they established، in order to return to it، taking into account correctness and not falling into error.

Keywords: grammatical escape، letters، tools، melody.

تمهيد:

عُرفت اللغة العربية بمجموعة كبيرة من الظواهر اللغوية التي شاعت وانتشرت بين نصوصها، واتخذها النحاة واللغويون أداة للتحليل اللغوي، وسبر أغوار اللغة وتذوق النصوص اللغوية المختلفة، ومن هذه الظواهر : الفرار اللغوي، ولعل الفرار الذي يقع في مستوى النحو، أو ما يعرف بـ (الفرار النحوي) أكثر وروداً من غيره الذي يقع في المستويات اللغوية الأخرى.

ولم تنل ظاهرة الفرار سواء على المستوى اللغوي عامة، أو على المستوى النحوي خاصة، حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى، مع أنها تمثل جانباً من الجوانب اللغوية البارزة .

فالناظر في أيّما كتاب نحوي من كتب النحو العربي سيما مدونات العالم اللغوي أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، يجد ألفاظاً مثل: (فرّ)، ومشتقاته (يفرّ، وفراراً)، أو (هرب)، ومشتقاته، وغيرها من الألفاظ التي تدل على أن هناك انحرافاً أو خروجاً أُريد لما قعدوه أو قنّنوه وأصّلوه في اللغة، فرصدوا ما فُرَّ منه خروج عن القاعدة، وما فُرَّ إليه هو الحكم المراد.

فظاهرة الفِرار واحدة من الظواهر اللغوية التي تصورها اللغويون ليستقيم عندهم ما قعدوه وليطرد لديهم ما قننوه، فأضفوا بظلال آرائهم على العربي الفصيح وكأنه يبدّل ويقلب ويحذف عن قصد ووعي، فتكلموا بلسانه على أنّه يفرّ من هذا النطق ويلجأ إلى غيره، ويكره هذا التعبير فيجنح عنه، ويهرب من استعمال هذه الأداة النحوية إلى غيرها، وتصوروا لما فُرَّ منه عللاً، وجعلوا لما فُرَّ إليه أحكاماً.

وبعد استقصاء موارد الفرار في مصنفات أبي حيان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تبّين أن ما يُفرُّ منه ويُفرُّ إليه يقع في اللغة بمستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، واختصاراً للبحث سيقتصر الكلام على الفرار في المستوى النحوي، الفرار بين الحروف والأدوات أنموذجاً، وذلك بعد التعرف على ظاهرة الفرار النحوي (المصطلح والمفهوم)، والحروف والأدوات في العربية:

الفرار النحوي (المصطلح والمفهوم):

الفِرار في المعنى اللغوي: فَرّ فلان يفِرّ فِراراً، إذا هرب ، ورجلٌ فَرورٌ ، وفَرّار غير كرار، وأفررته: حملته على أن يفِرّ ، وفَرَّ وصف بالمصدر ، فالواحد والجمع فيه سواء. [١]

وفي المعنى الاصطلاحي: لم يذكر اللغويون القدماء والمحدثون ـ بحدود علم الباحث ـ تعريفاً لمصطلح الفِرار اللغوي عامة أو الفرار النحوي خاصة، والذي تكرر كثيراً في كتبهم، إلّا من قبل الدكتور صالح كاظم عجيل في بحثه (الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه)، إذ عرّف ظاهرة الفِرار اللغوي بأنها ((ظاهرة تصورها اللغويون حين يهرب فيها العربي الفصيح من نطق يستثقله، فيلجأ إلى ما يستخفه، أو من نطقٍ مّلبس، فيأمن معه، أو قبيح فيتجنبه، أو كلام طويل فيختصره، أو يجري فيها اللغوي إلى صنعة أو يجنح عنها))[٢]

ويُلحظ من التعريف أن الباحث استمد معنى المصطلح من التعريف اللغوي له، وكذلك راعى فيه جميع المستويات اللغوية، الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وكذلك تنبّه إلى علل الفرار اللغوي من خلال تفصيلا التعريف التي ذكرها.

وبعد التعرف على المعنى اللغوي للظاهرة، وتتبع موارد استعمالاتها في كتب اللغويين سيما مدونات أبي حيان، والتعريف السابق الذي ذكره الدكتور صالح كاظم، والذي قصد به الظاهرة التي تحدث على المستويات اللغوية الأربعة، يمكن الخلوص إلى تعريف ظاهرة الفِرار النحوي خاصة بأنها: (وسيلة من الوسائل التي يتبعها النحويون للهروب من أسلوب كلامي فيه خروج عن القاعدة النحوية التي وضعوها، للرجوع إليها، مراعاة للصواب وعدم الوقوع في اللحن).

الحروف والأدوات في العربية:

عرَّف سيبويه الحرف بأنّه ((ما جاء لمعنىً وليس باسمٍ ولا فعل))،[٣] وعرَّفه النحويّون بعده بأنّه ما دلّ على معنىً في غيره فقط، غير مقترن بزمان.[٤]

وتنقسم الحروف على قسمين: عاملة، وغير عاملة، والعاملة لها عمل ومعنىً، وغير العاملة لها معنىً لا غير، فما اختصّ من الحروف العاملة بالأسماء عمل فيها رفعاً ونصباً وجراً، وما اختصّ منها بالأفعال عمل فيها نصباً وجزماً، إلاّ ما كان من الحروف متنزلاً منزلة الجزء من الكلمة كالألف واللام وحرف التنفيس.[٥]

والحروف سواء كانت للإضافة أو للعطف أو للنفي أو للاستفهام ... الخ، فهي تمثل قسماً ثالثاً من أقسام الكلام، يسمّيه اللغويون المحدثون بـ(الأدوات).[٦]

والأداة النحوية هي كلمة تستعمل للرّبط بين الكلام، أو للدّلالة على معنىً في غيرها، أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل.[٧]

وقد جاء مصطلح الأداة عند سيبويه مساوياً لمصطلح الحرف في قوله: ((وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كل محلوف به))،[٨] فجعل سيبويه الواو والباء من حروف الجر أدوات.

كما جاء المصطلح عند المبرد، إذ أطلقه على الأدوات التي توصل للقسم نحو: اللام في قولك: والله لأقومنّ و والله لزيدٌ أفضل من عمرو،[٩] كما أطلقه على الأفعال، إذ قال: ((اعلم أَن الْأَفْعال أدوات للأسماء تعْمل فِيها كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإِن كانت الْأَفعال أقوى في ذلك)).[١٠]

ومن بين من ورد عنهم مصطلح الأداة ابن هشام الأنصاري، إذ أطلقه على أدوات الشرط وأدوات الاستفهام وأدوات الاستثناء،[١١] كما أطلق عليها مصطلح (المفردات)، ويعني بها الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف،[١٢] وهو ما جاء عند السيوطي، إذ قال: ((وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسماء والأفعال والظروف))،[١٣] ليتسع مفهوم الأداة عند النحويين ليشمل الحروف وما شابهها من أسماء وأفعال وظروف.

وقد توسع مفهوم الأداة عند المحدثين حتى شمل عند بعضهم النواسخ الفعلية(كان وأخواتها، وكاد وأخواتها)،[١٤] فيعرّف الدكتور تمّام حسّان الأداة بأنّها: ((مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تُعبر عنها الأداة إنّما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة)).[١٥]

ويقول الدكتور مهدي المخزومي: ((وأدوات التعبير كلمات بعضها مؤلَف من حرف أو حرفين، وبعضها مؤلَف من أكثر من حرفين، وتتألف من هذه الأدوات طوائف تشترك كلُّ طائفةٍ منها في معنى خاص تؤديه)).[١٦]

وعرّفها الدكتور مصطفى النحّاس: ((أنها مجموعة معيّنة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية)).[١٧]

فالمحدثون عَرّفوا الأداة على نحو دقيق وواضح، لتمثل معنى شاملاً من حروف، وأسماء، وأفعال، فالأداة تمثل عندهم كلمات تعمل وظائف معينة، فـ(إنْ، وأنّى، ومتى)، تجزم فعلين، و(لَنْ وإذن، وحتى)، تنصب، و(عن، وعلى، وإلى)، تجرّ، ولهذه الأدوات خصائص منها: التعليق، والربط، والزيادة، وتضمين معاني جديدة، وبناؤها على حرف أو حرفين أو أكثر، وهذا ما يمكن استشفافه من تعريفات المحدثين.

ويقوم هذا البحث برصد ما جاء في مصنفات أبي حيان الأندلسي من فرار نحوي حاصل على مستوى تلك الحروف والأدوات، وكما يأتي:

أولاً: الفرار في الحروف والأدوات الأحادية :

ـ (الباء) بمعنى (على)، أو للاستعانة فراراً من الحكم بزيادتها:

اهتم النحويون بمعاني حرف الجر (الباء)، فذكر سيبويه للباء معنى أساسياً، إذ قال: ((وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسوط، ألزقت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله))،[١٨] وهذا ما أسماه المبرد (الإلصاق)، إذ قال: ((وأما الباء فمعناه الإلصاق بالشيء، وذلك قولك: مررتُ بزيدٍ، فالباء ألصقت مرورك بزيد)).[١٩]

وقد تعددت معاني الباء عند النحويين فدخل معنى الاستعانة مع معنى الإلصاق، وهذا ما نجده عند ابن السراج في مثل: كتبتُ بالقلم، أو لا يدخل في مثل: مررتُ بزيدٍ ونزلتُ بعبد الله،[٢٠] وقد أشار ابن السراج إلى معنى الزيادة للتوكيد.[٢١]

وأحصى النحويون معاني عديدة للباء غير الإلصاق والاستعانة، منها: التعدية، والتعويض، والتبعيض، والمصاحبة، والمجاوزة، والظرفية، والبدل، والسببية، الاستعلاء أي بعنى (على)، والتأكيد وهي الزائدة.[٢٢]

وأختلف النحويون حول معنى الباء في عبارة ﴿بِمِثْلِ﴾ في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ**﴾{البقرة:١٣٧}، فنجد النحويين ومعربي القرآن يذكرون للباء معاني متعددة ويختلفون حول معناها في الآية الواحدة، وقد يكون المتحكم بهذا الخلاف الصنعة النحوية أو السياقين المقامي واللغوي كما بدا ذلك في عبارة ﴿بِمِثْلِ﴾، إذ أورد أبو حيان أقوال النحويين في حرف (الباء) في ﴿بِمِثْلِ﴾ فقال: ((وَقِيلَ: ليستْ بزائدَة، وهي بمعنى على، أَيْ فإن آمَنُوا على مِثلِ ما آمنتم به، وكون الباء بمعنى على، قد قِيلَ به، وممن قال به ابن مالك، قال ذلك في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾{آل عمران:٧٥}، أي على قنطار. وقيل: هي للاستعانة، كقولك: عملتُ بِالقَدُوم، وكتبْتُ بالقلم، أي فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم)).[٢٣]

وقد عدّ أبو حيان إطلاق تلك المعاني ـ أي الاستعلاء والاستعانة ـ على حرف الباء إنما هو فرار من القول بزيادتها، إذ قال: ((وذلك فرار من زيادة الباء، لأنه ليس من أماكن زيادة الباء قياساً)).[٢٤]

وزيادة الباء استلزم عند بعض المفسرين القول بأنّ لله تعالى مثل، وهذا من الشرك،[٢٥] إلّا أن كثير من المفسرين قد وجّهوا الآية توجيها آخر، إذ قالوا أن دين الحق واحد لا مثل له وهو دين الإسلام، ولا دين آخر يماثل دين الإسلام في كونه حقاً، فيكون المعنى فإن دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم التي آمنتم بها، أو تصديق مثل تصديقكم وتوحيد مثل توحيدكم فقد صاروا مسلمين.[٢٦]

ـ زيادة الاسم فراراً من زيادة حرف الجر (الكاف): الكاف أكثر استعمالاتها في العربية حرف جر، ومعناها التشبيه،[٢٧] يقول سيبويه: ((وكاف الجر التي للتشبيه، وذلك قولك: أنتَ كزيدٍ))،[٢٨] ويقول الزجاجيّ: ((الكاف تكون للتشبيه، كقولك: زيدٌ كعمرو)).[٢٩]

وقد تستعمل الكاف غير جارة، وذلك عندما تكون علامة للمضمر المنصوب، نحو: أكرمتُكَ، أو المضمر المجرور، نحو: مررتُ بكَ.[٣٠]

وتكون الكاف الجارة زائدة للتوكيد، يقول ابن جني: ((واعلم أن هذه الكاف التي هي حرف جار كما كانت غير زائدة ... فقد تكون زائدة مؤكدة بمنزلة الباء في خبر (ليس) و(ما) و(من) وغير ذلك من حروف الجر)).[٣١]

وقد قال كثير من النحويين بزيادتها، كالمبرد،[٣٢] وابن السراج،[٣٣] والزجاجي،[٣٤] وغيرهم.[٣٥]

ويحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ {الشورى:١١}، وتقديره: ليس مثله شيء، فلابد من زيادة الكاف ليصح المعنى؛ لأنّك إن لم تعتقد ذلك أثبتّ له ـ عزّ اسمه ـ مثلاً، فزعمت أنه ليس كالذي هو مثله شيء،[٣٦] يقول ابن السراج: ((فالكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً ـ تبارك وتعالى عند ذلك ـ والمعنى: ليس مثله شيء)).[٣٧]

وقيل: إنّ الكاف في الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ليست بزائدة، وإنما الزائدة هي كلمة (مثل)،[٣٨] وقد ردّ كثير من النحويين القول بزيادة الاسم لأن القول بزيادة الحرف أولى من زيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.[٣٩]

وذكر أبو حيان زيادة حرف الكاف بقوله: ((وقد تزاد إن أمن اللبس، مثاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، أي: ليس مثله شيء، ولا يجوز إلا أن تكون زائدة؛ لأنه يقتضي إثبات مثل الله، ولا مثل له تعالى)).[٤٠]

ثم ذكر أبو حيان القول بزيادة الكلمة بدلاً من القول بزيادة الحرف، إذ قال: ((ومن الناس من جعل مثلا في الآية زائدة، وزعم أن مثلا تزاد، ومنه قول العرب: مثلك يفعل هذا، تريد: أنت تفعل هذا)).[٤١]

وقد وصف أبو حيان القول بزيادة الاسم بأنه فرار نحوي، فقال: ((وهذا ليس بشيء، فرّ من زيادة الحرف إلى زيادة الاسم))،[٤٢] فعدّ قول النحويين والمفسرين بزيادة الاسم فراراً نحوياً من القول بزيادة الحرف، فهي ليست للتشبيه، وإنّما لتوكيد معنى النفي الذي في ليس، فقد نفى ـ سبحانه وتعالى ـ وجود شبيه مثله يماثله ثم زاد الكاف في الخبر ليؤكد انتفاء وجود شيء يماثله.

ـ الحكم بإعراب حرف (الكاف) في (كذا) وزيادتها فراراً من دعوى التركيب فيها:

ومن زيادتها: الكاف الداخلة على (ذا) الإشارية في قولهم: له عليّ كذا وكذا درهماً، يقول سيبويه: ((وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهمُ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد)).[٤٣]

ويقول ابن جني: ((ومن زيادة الكاف ـ أيضاً ـ قولنا: لي عليه كذا وكذا، فـ(الكاف) هنا زائدة؛ لأنّه لا معنى للتشبيه في الكلام، إنّما معناه: لي عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فـ(الكاف) زائدة ...)).[٤٤]

وإلى هذا المعنى أشار عدد من النحويين،[٤٥] فقد ذكر أبن هشام أن (كذا) ترد على ثلاثة أوجه: أَحدها أَن تكون كلمتين باقيتين على أَصلهما وهما (كاف) التشبِيه و(ذا) الإشارية، والثاني أَن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد، والثالث أَن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد.[٤٦]

وقد ذكر أبو حيان ذلك إذ قال: ((أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و(ذا) أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أُبقيت كل واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإن أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا الحالتين تكون مركبةً، ولذلك لا يثنَّى ذا، ولا يجمع، ولا يؤنَّث، ولا يُتبَع بتابع، لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولاً تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث لهما معنًى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاصّ، بل تُستعمل في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف)).[٤٧]

ومن أقوال النحويين تكون (كذا)، صيغتها ثابتة في كل الحالات، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنايات العدد، وهي ـ في أصلهاـ مركبة من (كاف) التشبيه، و(ذا) الإشارية، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة، تؤدي معنى جديدا مستقلا، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة فالغرض منها الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير، وفي هذه الصورة تعد كلمة من كنايات العدد المبهمة، مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، فمحلها بحسب حاجة الجملة.

وقد عدّ أبو حيان قول النحويين بإعراب (الكاف) أو زيادتها من الفرار النحوي، إذ يقول: ((ومن النحويين مَن حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً، ومنهم مَن حكم عليها بالزيادة، ولزمت، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها))،[٤٨] فقد فرّ النحويون من القول بالتركيب إلى القول بإعرابها أو زيادتها.

ـ حذف (واو) الحال فراراً من اجتماعها مع حرف العطف: تقع الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية حالاً، ويكون موضعها نصباً،[٤٩] واشترط النحويون أن تقع الجملة حالاً ثلاثة شروط:[٥٠] أحدها:

أن تكون الجملة خبرية، ثانيها: أن تكون مصدرة بدليل استقبال، وثالثها: أن يكون فيها رابط يربطها مع صاحب الحال، وهذا الرابط يكون على قسمين: الأول: ضمير يعود على صاحب الحال نحو: جاء زيد يده على رأسه، والآخر: (واو) الحال، وتسمى (واو) الابتداء، وعلامتها، صحة وقوع (إذ) موقعها، يقول ابن عقيل: ((وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بد فيها من رابط، وهو في الحالية إما ضمير نحو: جاء زيد يده على رأسه، أو واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، نحو: جاء زيد وعمرو قائم، التقدير إذ عمرو قائم، أو الضمير والواو معا، نحو: جاء زيد وهو ناوٍ رحلة)).[٥١]

وإنما احتاجت الجملة الحالية إلى (الواو) دون الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ؛ لان جملة خبر المبتدأ مما لا يستغنى عنها، فلا تحتاج إلى رابط غير الضمير، أمّا الحال فالغالب فيه أن يكون فضلة يأتي بعد تمام الكلام، فاحتيج إلى رابط غير الضمير، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط وهو (الواو).[٥٢]

وقد منع النحويون مجيء الواو في الجملة الاسمية الحالية المعطوفة على حال سابق، نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب، فلا يجوز: أو وهو راكب،[٥٣] فلا يصح هنا أن يكون الرابط واو الحال لوجود حرف العطف (أو) وواو الحال لا تلاقي حرف العطف.

وقد علّق أبو حيان على هذه المسألة معللا فقال: ((يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالاً إذا عُطفتْ على حال، وذلك كراهة اجتماع حرفي عطف)).[٥٤]

وذكر أبو حيان هذه لمسألة أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾{الأعراف:٤}، إذ يقول: ((فما بال قوله تعالى: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾، قلتُ: قدّر بعض النحويين الواو المحذوفة وردّه الزجاج، فقال: لو قلت جاءني زيدٌ راجلاً أو هو فارس، أو جاءني زيد هو فارس، لم يحتج فيه إلى واو؛ لأنّ الذكر قد عاد إلى الأول والصحيح أنها إذا عُطفتْ على حال قبلها حُذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاء زيدٌ راجلاً أو هو فارس، كلام فصيح واردٌ على حدّه)).[٥٥]

فجاء تعليل أبي حيان لامتناع اجتماع حرف العطف مع واو الحال بأنه فرار نحوي قائم على الكراهة والاستثقال من اجتماعهما، معبرا عن ذلك بقوله: ((أنها قد تحذف إذا وليها حرف عطف كراهة اجتماع حرفي عطف)).[٥٦]

ـ (الواو) للقسم لا للعطف فراراً من العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار:

معنى العطف هو الاشتراك في تأثير العامل، يقول ابن يعيش: ((معنى العطف الاشتراكُ في تأثيرِ العامل، وأصلُه المَيْلُ، كأنّه أُميل به إلى حَيّزِ الأوّل، وقيل له نسقٌ لمُساواته الأوّل في الإعراب)).[٥٧]

وحروف العطف هي الحروف التي يشرك بها المتبوع والتابع في الإعراب، وهي تسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتى.[٥٨]

ومن هذه الحروف ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقا أي لفظا وحكما وهي: الواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو، ومنها ما يشرك لفظا فقط، وهي: بل، ولا، ولكن، فهذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه نحو: ما قام زيد بل عمرو، وجاء زيد لا عمرو، ولا تضرب زيداً لكن عمراً.[٥٩]

وما يهمنا هنا: الواو، فهي أصل حروف العطف،[٦٠] وهي تعني: مطلق الجمع،[٦١] فتعطف الشيءَ على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، يقول ابن مالك: ((وتنفرد الواو بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة))،[٦٢] وعلى هذا إذا قلتَ: قامَ زيدٌ وعمرٌو، فيحتمل ثلاثةَ معان: ((أحدها: أن يكون قاما معاً في وقت واحد، والثاني : أن يكون المتقدم قام أوّلاً، والثالث: أن يكونَ المتأخر قام أولاً))،[٦٣] فالواو لا تفيد أكثر من التشريك في الحكم، والجمع، يقول سيبويه: ((فالواو التي في قولك: مررتُ بعمرٍو وزيدٍ. وإنّما جئتَ بالواو لتضم الآخر إلى الأوَّل وتجمعهما. وليس فيه دليل على أنّ أَحدهما قبل الآخر)).[٦٤]

وقد تعرض النحويون إلى مسألة لزوم إعادة حرف الجر إذا عطف على ضمير مجرور، فسيبويه لا يجوز عنده عطف الاسم الظاهر على المضمر إلا بإعادة حرف الجر، إذ يقول: ((ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ))،[٦٥] وهذا قول المبرد،[٦٦] وابن السراج،[٦٧] والزجاج،[٦٨] وجمع من النحويين.[٦٩]

وقد عللوا لذلك بأن المضمر المجرور داخل فيما قبله، لأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد لذا لزمه ذلك، أي عدم العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله: ((كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها)).[٧٠]

ولم يخرج أبو حيان عن أقوال النحويين بعدم جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر، وجاء ذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾{النساء:١}، فقال: ((وذهبت طائفة إلى أن الواو في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ واو القسم لا واو العطف والمتلقى به القسم هي الجملة بعده)).[٧١]

واختلف النحويون في إعراب ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، فمنهم من أعربها بالنصب على أنه عطف على لفظ الجلالة، أي: واتقوا الأرحامَ، أي لا تقطعوها، وقدّر بعضهم مضافاً، أي قطْعَ الأرحامِ، ومنهم من عطفها على محل المجرور في ﴿بِهِ﴾، نحو: مررت بزيدٍ وعمراً، ومنهم (والأرحامِ) بالجر على أنه عطف على الضمير بغير إعادة الجار، ومنهم على أنه ليس معطوفاً على الضمير بل

الواو للقسم و ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾: مجرورة بحرف القسم، وقدر بعضهم مضافاً، والتقدير: وربِّ الأرحام.[٧٢]

وقد وصف أبو حيان قول النحويين بعدّ الواو للقسم لا للعطف في هذا النص القرآني بأنه فرار نحوي، فلو كانت عاطفة لعطفت على الضمير في ﴿بِهِ﴾ من غير إعادة حرف الجر، إذ قال: ((وذهبوا إلى تخريج ذلك فراراً من العطف على الضمير بغير إعادة الجار)).[٧٣]

فجاءت أقوال النحويين وتخريجاتهم بنصب (الأرحام) أو جرها وحتى رفعها وتقدير محذوف؛ إنما هي من الفرار النحوي، فالقول بجرها وعدّ الواو حرف عطف يكون قد خالف قاعدة ثابتة عندهم وهي عدم جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر، وكان بالإمكان القول ـ والله العالم ـ بإضمار حرف الجر وتستقيم قراءة (بالأرحامِ).

ثانياً: الفرار في الحروف والأدوات غير الأحادية:

ـ منع تركيب (لا) النافية للجنس مع اسمها النكرة الموصوف فراراً من جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً:

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنَّ) إلّا أنها تنصب ما بعدها من غير تنوين إذا كان مفرداً وترك التنوين لما بعدها لازم، لأنّها رُكّبت مع ما بعدها وجُعلت بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، وهي لا تعمل إلّا في النكرة،[٧٤] و(لا) وما عملت فيه من الاسم الذي بعدها في موضع رفع بالابتداء، والخبر في زمان أو في مكان، ولكنه يضمر، ويجوز فيه الإظهار،[٧٥] وإنّما سُمّيت (لا) النافية للجنس، لأنّها إنّما نفت جماعة الجنس، لذلك تختص بالنكرات لشمولها.[٧٦]

وقد اشترط النحويون لها شروطاً لكي تعمل عمل (إن) وهذه الشروط فصّلوا القول فيها في مصنفاتهم.[٧٧]

وقد أشار أبو حيان الأندلسي إلى طائفة من الموضوعات التي تتصل بـ(لا) النافية للجنس منها: رفع اسم (لا) النافية للجنس، كما بين النحويون إذ إن اسم (لا) النافية للجنس يبنى على ما ينصب به ولم يجز الرفع في الإفراد وجاز مع تكرارها، فإذا كان مفرداً ، فيبنى على ما ينصب به، وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبين (لا) بفاصل، فقد وجب رفع الاسم، وتكرار (لا).[٧٨]

ومن الموضوعات الأخرى التي أشار إليها أبو حيان الأندلسي، إظهار خبر (لا) النافية للجنس،[٧٩] إذ ذهب النحويون إلى أنها تتركب هي و اسمها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف، وقد يظهر الخبر،[٨٠] والخبر إنّما يحذف للعلم به فهو في حكم النطق به، و لا يحذف الخبر إلّا إذا كان المعنى مفهوماً عند السامع كل الفهم،[٨١] فإن خفي المراد وجب ذكره.[٨٢]

وفصّل بعضهم، بأن الخبر إن كان ظرفاً أو شبه جملة من الجار والمجرور، جاز إثباته وحذفه، وإلّا فلا، والخبر إنما هو للمجموع المركب من (لا) واسمها وليس لـ(لا) وحدها.[٨٣]

إما إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه:[٨٤]

الأول: البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفَ.

الثاني: النصب مراعاة لمحل اسم (لا)، نحو: لا رجلَ ظريفاً.

الثالث: الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لأنهما في موضع رفع ـ كما تقدم ـ نحو: لا رجلَ ظريفٌ.

يقول سيبويه: ((اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفةَ المنفى وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك، فأمّا الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم و(لا) بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونا؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد)).[٨٥]

وعلّق أبو عليّ الفارسي، فقال: ((لا يكون قولك: (باردًا) في قولك: (لا ماءً باردًا) إلا منونًا لأن ثلاثة أشياء لا تكون اسما واحدا كما لم يكن (عاقلاً) في قولك: (لا غلامَ ظريفَ عاقلاً) إلا منونًا، لهذه العلة بعينها)).[٨٦]

واشترط الرضي لبناء النعت شرائط، فقال: ((فلبناء النعت شرائط: أن يكون نعت المبني بلا، لا نعت المعرب، احترازاً عن نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفاً، وأن يكون النعت الأول لا الثاني وما بعده، فلا يبنى (كريم) في نحو: لا رجلَ ظريفَ كريم، وأن يلي النعت المبنيّ، فلا يفصل بينهما، فلا يبنى الوصف في نحو: لا رجلَ حسنَ الوجه)).[٨٧]

وذكر ذلك أبو حيان معللاً، إذ قال: ((ويجوز تركيب الموصوف وصفته إذا كانا مفردين، واتصلت الصفة بالموصوف، يصيران بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر، وتكون (لا) دخلت على مركب مبني، ويكون هذا المركب المبني حكمه في التابع حكم اسم (لا) المبني معها، ويكون هذا المركب قد فك (لا) من البناء، لئلا يكون ثلاثة أشياء قد جعلت شيئًا واحدًا)).[٨٨]

فعلل أبو حيان فكّ بناء (لا) واسمها وصفته فراراً من أن تكون ثلاثة أشياء قد جُعلت شيئاً واحداً، فيقول: ((ويجوز أن تبنى الصفة مع الموصوف، وتفك (لا) من البناء، فتقول: لا رجلَ ظريفَ. وإنما فككتها منه لئلا تجعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ... ولو قلت (لا رجل ظريفًا عاقلًا في الدار) لم يُبن (عاقلًا) مع (رجل) لحجز الوصف الأول بينهما، ولم تُركب الصفتان مع (رجل) لأن العرب لا تركب ثلاثة ألفاظ وتجعلها بمنزلة لفظ واحد في موضع من المواضع)).[٨٩]

ـ (ما) معربة فراراً من الإطلاق عليها أنها زائدة:

(ما) من الألفاظ المشتركة، تقع اسماً وحرفاً، ولها أصناف وأقسام، وتتميز بتنوع وظيفي ودلالي قلما يكون لغيرها من أدوات العربية، ومن أصنافها الزائدة، ومصطلح الزيادة ومصطلح الإلغاء من مصطلحات البصريين، يقابله مصطلح الصلة ومصطلح الحشو عند الكوفيين،(٩٠)

وتقع (ما) زائدة، وزيادتها على ضربين:

الأول: أن تكون كافة، وتقع بعد ما من شأنه أن يعمل فيما بعده فتكفه عن العمل، وهذه تدخل على الاسم والفعل والحرف.(٩١)

وعند دخول (ما) على الحرف للكف، إمّا أن تدخل عليه، فتمنعه العمل الذي كان له قبل، نحوَ قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنْ يَخْشَاهَا**﴾ {النازعات:٤٥}، أو أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله، وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**﴾ {فاطر:٢٨}، ومنه قوله تعالى: ﴿**رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ {الحجر:٢}، فقد ولي ﴿رُبَّ﴾ بعد دخولِ (ما) من الفعل ما لم يكن يليها قبلُ.(٩٢)

الثاني: أن تكون زائدة للتوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وذلك بعد عناصر لغوية عديدة، منها: (الباء، وعن، ومن، وإن، وإذا)، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيرة،(٩٣) يقول الزركشي: ((وليس المراد من الزيادة حيث ـ ذكرها النحويونَ ـ إهمال اللفظ، وَلا كونه لغواً ... إنَّما سمَّوا (ما) زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها لا لأَنها ليس لها معنى)).(٩٤)

ومن مجيئها غير كافة زيادتها بعد حرف الجر الباء، قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾ {آل عمران:١٥٩}، إذ أجاز النحويون في (ما) في ﴿فَبِمَا﴾ أن تكون زائدة للتوكيد وأن تكون منكرة تامة على أن ﴿ رَحْمَةٍ﴾ بدل منها،(٩٥) وأجاز بعضهم أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، وتكون ﴿ رَحْمَةٍ﴾ بدلاً منها، لأنّ (ما) لا تضاف إلى ما بعدها،(٩٦) يقول أبو حيان: ((و(ما) هنا زائدة للتأكيد، وزيادتها بين الباء وعن ومن والكاف، وبين مجروراتها شيء معروف في اللسان، مقرّر في علم العربية)).(٩٧)

وأشار الزركشي إلى ذلك بقوله: ((ومعنى كونه زائدًا أَنَّ أَصل الْمعنى حاصل بدونه دون التَّأْكيد، فبوجوده حصل فائدة التَّأْكيد والواضع الحكِيم لا يضع الشيء إِلّا لفائدة)).(٩٨)

ورد أبو حيان الرأي الذي يقول بإعرابها بأنها اسم مجرور، فقال: ((وذهب بعض الناس إلى أَنها منكرة تامة، و(رحمة) بدل منها. كأَنه قيل: فبشيء أُبهم، ثمّ أُبدل على سبيل التوضيح، فقال: رحمة. وكأَنّ قائل هذا يفرّ من الإطلاق عليها أنها زائدة)).(٩٩)

وقد جاء ردّ أبي حيان الأقوال التي قالت بإعراب (ما) كونها منكرة تامة، أو استفهامية تعجبية، أن كلّ ذلك فرار من القول عنها بأنها زائدة.

ـ منع تقدم الفعل الناقص أو المتعدي لمفعولين على أداة الحصر (إلّا) فراراً من مجيء معمولين بعدها:

(إلّا) من أدوات الاستثناء ويعرف النحويون الاستثناء بأنه: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك.(١٠٠)

ويُقسَّم الاستثناء عموماً على قسمين: تام ومفرغ، والاستثناء التام هو ما ذكر فيه المستثني منه، نحو قوله تعالى: ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ**﴾ {البقرة:٢٤٩}، وهو على قسمين: متصل، ومنقطع، والمتصل هو: ما كان فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ**﴾ {النساء: ٦٦}، أمّا المنقطع فهو: ما لم يكن فيه المستثنى بعضًا من المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿**لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا** ﴾{مريم: ٦٢}.(١٠١)

أما الاستثناء المفرغ فهو: ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**﴾{آل عمران:١٤٤}، ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلا في المسبوق بنفي، أو نهي، أو استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ**﴾{النساء:١٧١}، وقوله تعالى: ﴿**فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ**﴾ {الأحقاف:٣٥}، ولا يجوز وقوعه في الموجب.(١٠٢)

ويعرف بأنه: إعراب ما بعد (إلا) بحسب ما يقتضيه ما قبلها، إذ تفرغ سابق (إلا) لما بعدها.(١٠٣)

والاستثناء المفرغ يفيد القصر، يقول ابن يعيش: ((وفائدة الاستثناء في قولك: (ما قام إلا زيد)، إثبات القيام له، ونفيه عمن سواه، ولو قلت: (قام زيد لا غير) لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره)).(١٠٤)

ومن النحويين من منع مجيء أداة الاستثناء (إلّا) بعد العامل الذي يتعدى إلى معمولين كالفعل الناقص أو الفعل المتعدي لمفعولين، ففي هذه الحال تكون الأداة (إلّا) قد توسطت بين الفعل الناقص ومعموليه أو بين الفعل المتعدي لمفعولين ومفعوليه.

يقول أبو حيان: ((ولا يجيز الفراء: ما عبد الله إلا بالجارية كفيل، وما بالجارية إلا عبد الله كفيل؛ لئلا يصير بعد "إلا" حرفان، وكذا لا يجيز: ما كان إلا عبد الله قائمًا، ولا يكون، كذا حسبت وظننت، وذلك جائز عند البصريين والكسائي إلا أن الكسائي يجعل (إلا) بمعنى غير، يريد: ما كان غير عبد الله قائمًا، فيجعل (إلا) في موضع "غير" في الجحود)).(١٠٥)

قال النحويون: إن (إلا) أصل في الاستثناء، و مشبهة بـ(غير) في الصفة، و(غير) أصل في الصفة، ومشبهة بـ(إلا) في الاستثناء، وإنّ كل واحد منها مخالف ما بعده لما قبله في المعنى، فجاز أن يحمل كل واحد منهما على صاحبه،(١٠٦) وأشار سيبويه إلى هذه المسالة بقوله: ((هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثلٍ وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلِبنا)).(١٠٧)

الخاتمة والنتائج:

بعد التطواف في أركان موضوع (الفرار النحوي عند أبي حيان الأندلسيّ، الفرار بين الحروف والأدوات أنموذجاً) وزواياه بدءاً من التعريف به وبالحروف والأدوات في العربية، يحسن الاختصار ثم الانسلال إلى النتائج ويمكن حصر النتائج في الملخص الآتي:

١ـ رصد البحث ظاهرة من أبرز الظواهر اللغوية التي طالما تكررت في كتب اللغويين وعلى جميع مستويات اللغة، ومنها المستوى النحوي، إلا أنها لم تنل حظاً من البحث والدراسة كما نالت غيرها من الظواهر اللغوية الأخرى.

٢ـ ظاهرة الفرار النحوي في العربية جاءت صريحاً في التراث اللغوي العربي عموماً وفي مدونات أبي حيان الأندلسي خصوصاً، معبراً عنها بمصطلحات خاصة، لذا جاء البحث محاولة لإثبات هذه الظاهرة وتحديد مفهومها.

٣ـ استعمل أبو حيان لهذه الظاهرة ألفاظاً إلى جانب (فرّ) ومشتقاته (فرّ، يفرّ، فراراً)، منها:(هرب) ومشتقاته (هرب، يهرب، هروباً)، وكذلك صيغة (لئلّا) التي أدّت معنى الفرار ذاته في سابقاتها.

٤ـ احتوى البحث على عدد كبير من الشواهد لظاهرة الفرار النحوي في مدونات أبي حيان الأندلسي موضع البحث مما يدلل على حقيقة وجود الظاهرة مع ثراء اللغة بمثيلاتها من الظواهر اللغوية الأخرى.

٥ـ أعتمد أبو حيان طرقاً وأساليب مختلفة للتعبير عن الظاهرة منها: ما تكلم فيها عن مستعمل اللغة وإيثاره نطق كلمة بطريقة ما أو استعماله للفظ دون آخر، فعبّر عنه بأنه فرار نحوي، ومنها ما تكلم فيها عن تعليلات اللغويين وتفسيراتهم فوصفها بأنها فرار نحوي.

٦ـ كشف البحث أن من يريد أن يشتغل بظاهرة من الظواهر اللغوية لا بد له من التعمق في علوم العربية بأنواعها من لغة وبيان وبديع ونحو وصرف ودلالة؛ وذلك لأن الكثير من هذه الظواهر والتي لا تتكشف إلا بتأمل في أساليب اللغة ومجيئها على هذا الوجه دون غيره، فالسر والنكتة اللغوية التي يحملها ذلك التركيب يحمل حِكَماً ومقصداً لولا ذلك الوجه لما ظهرت تلك الحِكَم والمقاصد.

٧ـ بين البحث أن ظاهرة الفرار النحوي أفادت توسعاً في العربية، هذا التوسع أدى إلى إثراء التراكيب في العربية إذ أمكن استعمال أداة نحوية بدل غيرها، كما كشفت الظاهرة عن مرونة في اللغة العربية وبعد قواعدها عن الجمود، وذلك رداً على المتحاملين من أن قواعد العربية قوالبها جامدة.

وأخيراً وليس آخراً فالبحث إن وصل إل حسنات فمرد ذلك إلى التراث الضخم الذي تركه لنا علماء العربية الأوائل، وإن أصاب البحث قصوراً وهنات فمرد ذلك إلى جهد صاحبه الذي حاول قدر الطاقة والإمكان طالباً من المولى عزّ وجلّ أن يلهمه السداد والتوفيق.

الهوامش:

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ١٧٢ و١٧٣ وأساس البلاغة: ٢/ ١٥ والصحاح: ٢/ ٨٧٠ ولسان العرب:٥/ ٥٠

(٢) الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه: ٣٦٩

(٣) كتاب سيبويه: ١٢/١

(٤) ينظر: المفصل: ٣٧٩ وشرح المفصل: ٤٤٧/٤ وشرح شذور الذهب: ١٨ والنحو الوافي: ٦٨/١

(٥) ينظر: أسرار العربية:٤٠ والتذييل والتكميل: ١١٤/١١ وشرح ابن عقيل: ٢٤/١ والنحو الوافي: ٧١/١

(٦) ينظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير:٣٧ والأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم: ٧

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤٥٠/٤ و٤٥١

(٨) كتاب سيبويه: ٤٩٦/٣

(٩) المقتضب: ٢: ٣١٨ و٣٢١ و٣٣٤

(١٠) المقتضب: ٨٠/٤

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ١٩ و١٠٢ و١٣٤ و٥٧٦ و٧٨٤

(١٢) مغني اللبيب: ١٧

(١٣) الإتقان في علوم القرآن: ١٦٦/٢

(١٤) ينظر: دراسات في الأدوات النحوية: ٢٤

(١٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٣

(١٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٣٠

(١٧) دراسات في الأدوات النحوية ٢٤

(١٨) كتاب سيبويه: ٢١٧/٤

(١٩) المقتضب: ١٤٢/٤

(٢٠) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٢/١ و٤١٣

(٢١) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٣/١

(٢٢) ينظر: التذييل والتكميل:١٩٤/١١ وأوضح لمسالك: ٣١/٣ ـ ٣٤ وشرح ابن عقيل: ٢٢/٣ والنحو الوافي: ٤٩٠/٢ ـ ٤٩٥

(٢٣) البحر المحيط: ٦٥٢/١ وينظر: شرح التسهيل: ١٥٢/٣

(٢٤) البحر المحيط: ٦٥٢/١

(٢٥) ينظر: الكشاف: ١٩٥/١ وجامع البيان: ٦٠٠/٢ والبحر المحيط: ٦٥٢/١

(٢٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢١٤/١ والهداية في بلوغ النهاية: ٦٨٢٣/١١ وجامع البيان: ٦٠٠/٢

(٢٧) ينظر: الجنى الداني: ٧٨ ومغني اللبيب: ٢٣٤

(٢٨) كتاب سيبويه: ٢١٧/٤

(٢٩) حروف المعاني: ٣٩

(٣٠) ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٩/٤ ومغني اللبيب: ٢٤٠ وحروف المعاني والصفات: ٣٩

(٣١) سر صناعة الإعراب: ٣٠٠/١

(٣٢) ينظر: المقتضب: ١٤٠/٤

(٣٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٧/١

(٣٤) ينظر: حروف المعاني والصفات: ٤٠

(٣٥) ينظر: أسرار العربية: ١٩٦ وشرح التسهيل: ١٧٠/٣ والجنى الداني: ٨٠ ومغني اللبيب: ٢٣٧ وهمع الهوامع: ٢٤٨/٢

(٣٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٠٠/١

(٣٧) الأصول في النحو: ٤٣٨/١

(٣٨) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٨

(٣٩) ينظر: الجنى الداني: ٨٠ وهمع الهوامع: ٤٤٨/٢

(٤٠) التذييل والتكميل: ٢٥٩/١١

(٤١) التذييل والتكميل: ٢٥٩/١١ وينظر: جامع البيان: ٥٥٣/١٣ ومفاتيح الغيب: ٣١٨/٢ ـ ٣١٩

(٤٢) التذييل والتكميل: ٢٥٩/١١ و٢٦٠

(٤٣) كتاب سيبويه: ١٧٠/٢

(٤٤) سر صناعة الإعراب: ٣١٢/١

(٤٥) ينظر: المقتضب: ١٨٣/٣ والأصول في النحو: ٣٢٠/١ وهمع الهوامع: ٦٠٦/٢

(٤٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٧ ـ ٢٤٨

(٤٧) التذييل والتكميل: ٦٢/١٠

(٤٨) التذييل والتكميل: ٦٢/١٠ وينظر: همع الهوامع: ٦٠٦/٢

(٤٩) ينظر: المرتجل: ٣٤٢ ومغني اللبيب: ٥٣٦ وارتشاف الضرب: ١٦٠٢/٣ وشرح الأشموني: ٢٩/٢

(٥٠) ينظر: تسهيل الفوائد:١١٢ وشرح الكافية:٤٠/٢ وأوضح المسالك:٢٨٥/٢ والتذييل والتكميل:١٦٥/٩

(٥١) شرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢

(٥٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤١/٢

(٥٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٨/٢ وشرح الأشموني: ٣٢/٢ والنحو الوافي: ٣٩٦/٢

(٥٤) التذييل والتكميل: ١٧٨/٩

(٥٥) البحر المحيط: ١٢/٥ وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣١٧/٢

(٥٦) التذييل والتكميل: ١٧٨/٩

(٥٧) شرح المفصل: ٢٧٦/٢

(٥٨) ينظر: أسرار العربية: ٢١٩ وهمع الهوامع: ١٨٥/٣

(٥٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٥/٣ وشرح الأشموني: ٣٦١/٢

(٦٠) ينظر: أسرار العربية: ٢١٩

(٦١) ينظر: همع الهوامع: ١٨٥/٣ والنحو الوافي: ٥٥٧/٣

(٦٢) تسهيل الفوائد: ١٧٤

(٦٣) ارتشاف الضرب: ١٩٨١/٤

(٦٤) كتاب سيبويه: ٢١٦/٤

(٦٥) كتاب سيبويه: ٣٨١/٢

(٦٦) ينظر: المقتضب: ١٥٢/٤

(٦٧) ينظر: الأصول في النحو: ١١٩/٢

(٦٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢

(٦٩) ينظر: شرح المفصل: ٢٨٢/٢ وتسهيل الفوائد: ١٧٨ وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٦/٢ وشرح ابن عقيل: ٢٤٠/٣ وشرح الأشموني: ٣٩٤/٢

(٧٠) كتاب سيبويه: ٣٨١/٢ وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢ وشرح المفصل: ٢٨٢/٢

(٧١) البحر المحيط: ٤٩٩/٣

(٧٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦/٢ هامش رقم(١) وروح المعاني: ٣٩٦/٢

(٧٣) البحر المحيط: ٤٩٩/٣

(٧٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٤/٢ واللمع في العربية: ٤٤ والمرتجل: ١٧٩ وشرح التسهيل: ٥٣/٢ والجنى الداني: ٢٩٠

(٧٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٥/٢ والأصول في النحو: ٣٧٩/١ ـ ٣٨٠ وشرح المفصل: ٩١/٢

(٧٦) ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٩/١ وشرح المفصل: ٩١/٢

(٧٧) ينظر: شرح المفصل: ٩١/٢ ـ ١٠٨ أوضح المسالك: ٣/٢ ـ ٢٠ وشرح شذور الذهب: ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ومغني اللبيب: ٣١٣ والنحو الوافي: ٦٨٥/١ ـ ٦٩٧ ومعاني النحو: ٣٦١/١ ـ ٣٧١

(٧٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٩٥/١

(٧٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٠٠/٣

(٨٠) ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٩/١ وهمع الهوامع: ٥٢٢/١

(٨١) ينظر: المرتجل: ١٧٩ وأوضح المسالك: ٢٥/٢

(٨٢) ينظر: شرح ابن عقيل:٢٥/٢ وشرح الأشموني: ٣٤٦/١

(٨٣) ينظر: شرح المفصل: ٩٢/٢ وارتشاف الضرب: ١٣٠٢/٣

(٨٤) ينظر: شرح الكافية: ١٧٢/١ ـ ١٧٣ وأوضح المسالك: ٢٠/٢ وشرح ابن عقيل: ١٧/٢

(٨٥) كتاب سيبويه: ٢٨٨/٢ و٢٨٩

(٨٦) التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٥/٢

(٨٧) شرح الكافية: ١٧٣/١

(٨٨) ارتشاف الضرب: ١٣١٣/٣

(٨٩) التذييل والتكميل: ٣٠٠/٥

(٩٠) ينظر: شرح المفصل: ٦٤/٥

(٩١) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٣ ومعاني النحو: ٣٢٥/١

(٩٢) ينظر: كتاب سيبويه:١١٥/٣ وشرح المفصل: ٦٧/٥ ـ ٦٨

(٩٣) ينظر: الجنى الداني: ٣٣٣

(٩٤) البرهان في علوم القرآن: ٧٣/٣

(٩٥) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦ ومعاني القرآن وإعرابه: ١٠٤/١ و٤٨٢

(٩٦) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٧٣/٣

(٩٧) البحر المحيط: ٤٠٧/٣

(٩٨) البرهان في علوم القرآن: ٧٤/٣

(٩٩) البحر المحيط :٤٠٧/٣

(١٠٠) ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٠/٢ و٣١١ واللمع في العربية: ٦٦ والنحو الوافي: ٣١٦/٢

(١٠١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٢/٢ وشرح الرضي على الكافية: ٧٥/٢ و٧٦ ومعاني النحو: ٢٤٦/٢

(١٠٢) ينظر: اللمع في العربية: ٦٨ وهمع الهوامع: ٢٥٢/٢ ومعاني النحو: ٢٤٨/٢

(١٠٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢٨٢/١ واللمع في العربية: ٦٨ وأوضح المسالك: ٢٣٦/٢

(١٠٤) شرح المفصل: ٢/ ٦٨

(١٠٥) التذييل والتكميل: ٢٧١/٤

(١٠٦) ينظر: همع الهوامع: ٢٧٤/٢ وأوضح المسالك: ٢٣٨/٢

(١٠٧) كتاب سيبويه: ٣٣١/٢

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

١- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, ط٣, الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٢- الأدوات النحوية في كتب التفسير, الدكتور محمود أحمد الصغير, ط١, دار الفكر, دمشق٢٠٠١م.

٣- الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم, الدكتور محمد أحمد خضير, ط١, مكتبة الأنجلو المصرية ٢٠٠١م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ), تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد, مراجعة: رمضان عبد التواب, ط١, مكتبة الخانجي, القاهرة, ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٥- أساس البلاغة, أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ), تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م. .

٦- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ), تحقيق: محمد بهجت البيطار، د ط, مطبعة الترقي, دمشق ١٩٥٧م.

٧- الأصول في النحو, أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ), تحقيق: عبد الحسين الفتلي, د ط, مؤسسة الرسالة, بيروت, ١٤٣١هـ.

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ), تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي, د ط, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٣١هـ.

٩- البحر المحيط في التفسير, أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ), تحقيق: صدقي محمد جميل, ط٢، دار الفكر, بيروت ١٤٢٠هـ.

١٠- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار أحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٧٦هـ ـ١٩٥٧م.

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل, أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ), تحقيق: الدكتور حسن هنداوي, الأجزاء (من ١ إلى ٥), ط١, دار القلم, دمشق, ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م, والأجزاء (من ٦ إلى ١١), ط١, دار كنوز, الرياض, ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.

١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد, أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ), تحقيق: محمد كامل بركات, د ط, دار الكتاب العربي, القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٣- التعليقة على كتاب سيبويه, أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ), تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي, ط١, د م ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤- تهذيب اللغة, أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ), تحقيق: محمد عوض مرعب, ط١, دار إحياء التراث العربي, بيروت ٢٠٠١م.

١٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن, أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ), تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي, ط١, دار هجر ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٦- الجنى الداني في حروف المعاني, أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ), تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٧- حروف المعاني والصفات, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (ت٣٣٧هـ), تحقيق: علي توفيق الحمد, ط١, مؤسسة الرسالة, بيروت ١٩٨٤م.

١٨- دراسات في الأدوات النحوية, الدكتور مصطفى النحاس, ط٢, الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت١٢٧٠هـ), تحقيق: علي عبد الباري عطية, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, ١٤١٥هـ .

٢٠- سر صناعة الإعراب, أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ), دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي, ط١ دار القلم دمشق ١٩٨٥م.

٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ), تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد, ط٢٠، دار التراث, القاهرة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك, أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية, بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢٣- شرح تسهيل الفوائد, أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت٦٧٢هـ), تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون, ط١, دار هجر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

٢٤- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير), أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ), تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح, ط١, مؤسسة دار الكتب, جامعة الموصل ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٥- شرح الرضي على الكافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر, ط٢, جامعة قان يونس بنغازي ١٩٩٦م.

٢٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب, أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام (ت٧٦١هـ), تحقيق: عبد الغني الدقر, د ط, الشركة المتحدة للتوزيع, سوريا ١٤٣١هـ .

٢٧- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين الأسدي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ), تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٨- الصحاح, تاج اللغة وصحاح العربية, أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ), تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار, ط٤, دار العلم للملايين, بيروت ١٣٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٩- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٠. كتاب سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون, ط٣, عالم الكتب, بيروت, ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣١. لسان العرب, أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفريقي (ت٧١١هـ), ط٣, دار صادر بيروت ١٤١٤هـ.

٣٢. اللغة العربية معناها ومبناها, الدكتور تمام حسان, ط٣, عالم الكتب, القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٣. المرتجل في شرح الجمل, أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ), تحقيق: علي حيدر, ط١, مجمع اللغة العربية, دمشق, ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م,

٣٤. معاني الحروف, أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرمانيّ المعتزلي (٣٨٤هـ), تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي, د ط, دار النهضة, القاهرة ١٩٧٣م.

٣٥. معاني القرآن وإعرابه, إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ), تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي, ط١, عالم الكتب, بيروت, ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٦. معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ط١, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, الأردن ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, أبو محمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ), تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله, ط٦, دار الفكر, دمشق, ١٩٨٥م.

٣٨. مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير, أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي المعروف بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت٦٠٦هـ), ط٣, دار إحياء التراث العربي, بيروت, ١٤٢٠هـ .

٣٩. المقتضب, أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ), تحقيق: عبد الخالق عضيمة, د ط, عالم الكتب, بيروت ١٩٦٣م.

٤٠. النحو العربي, نقد وبناء, الدكتور إبراهيم السامرائي, د ط, دار صادق, بيروت ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٤١. النحو الوافي, عباس حسن, ط١٥, دار المعارف, مصر ١٤٣١هـ .

٤٢. الهداية في بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه, أبو محمد مكي بن أبي طالب القيرواني الأندلسي المالكي (ت٤٣٧هـ), ط١, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الشارقة, ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, د ط, المكتبة التوفيقية, القاهرة ١٤٣١هـ .

ثانيا: الرسائل الجامعية

ـ المسائل الخلافية في الأدوات والحروف: سلام موجد خلخال (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد/ كلية الآداب ١٩٩٨.

ثالثا: الأبحاث:

ـ الفِرار اللغوي في كتاب سيبويه, الدكتور صالح كاظم عجيل, مجلة كلية التربية الأساسية, جامعة بابل, العدد: ١٦ لعام ٢٠١٤م.

ـ الفرار اللغوي, الدكتور عمر بورنان, مجلة الممارسات اللغوية, جامعة مولود معمري, العدد ٢٩٠ لعام ٢٠١٥م.